

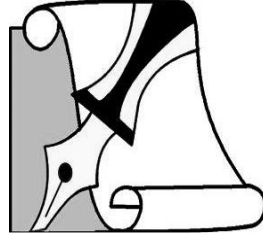


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بالكاد خرجت البلاد من حمى الموازنة، بعد أخذ ورد إستمر لأسابيع، حتى التوصل إلى مشروع موازنة من دون التوصل معه إلى مشروع مالي إصلاحي، ومن المنتظر أن يرتفع السجل مع بدء درس الموازنة في اللجان النيابية المختصة، في ظل أجواء تشير إلى أن إقرارها لن يكون قريبا، وأن السجل والجدال والمناكفات في شأنها ستتصاعد نيابيا في قابل الأيام لتفوق بمنسوبها تلك التي رافقت درسها في مجلس الوزراء قبل إحالتها إلى المجلس النيابي، حتى دخل البلد في سجلات عدة بينما مر قطوع الحادث الإرهابي في طرابلس من دون أن يضع الأفرقاء الكبار تحت أمام مسؤولياتهم الوطنية فاستمرت السجلات، لا بل تصاعدت .

وقد خطفت العملية الإرهابية التي استهدفت مؤسستي الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، فرحة العيد، ما يستوجب اتخاذ الدولة الخطوات اللازمة وعلى أعلى مستوياتها السياسية والأمنية، للحوول دون تكراره، ليس في طرابلس وحسب، بل في مناطق لبنانية أخرى، إذ إن ما جرى يجب أن يشكل صدمة للسياسيين، لكي يشعروا بجسامته وخطورته، وكذلك صدمة أكبر للجهات الأمنية على اختلافها، خاصة وأن الوضع في الإقليم قد تحسّن في شكل ملموس عما كان عليه خلال موجة التفجيرات التي آذت اللبنانيين قبل أعوام والتي اعتقد الجميع انها انتهت.

على أن ما هو أسوأ من الجريمة التي ذهب ضحيتها أربعة من شهداء الجيش وقوى الأمن، كان محاولات تبريرها، لسبب سياسي أو مصلحي، من قبل سياسيين وأمنيين، علما أن الارهاب قد تحرك مؤخرا في أكثر من مكان في الإقليم كما في سوريا وفي العراق، من قبل تنظيم داعش وغيره، بالتزامن مع عمل طرابلس الذي حاول البعض وضعه في الاطار الفردي .

ولعل الخطير في الأمر أن هذه العملية، إن دلت على شيء، فعلى عودة الإرهاب إلى لبنان، وان في شكل بسيط، بعدما نجح اللبنانيون في طرده من خلال عملية فجر الجرود على

الحدود الشرقية مع سوريا في آب 2017 كما ان ما هو أخطر من كل ذلك يكمن في الجو السياسي الذي سبق ورافق وتلا العملية، على وقع السجلات التي لا طائل منها، ليس بين موالاة ومعارضة، بل بين الرفاق في الحكومة الواحدة، ممن لم يترددوا في توظيف الإرهاب لصالح الأجندة السياسية، ولو تطلب ذلك إدخال الأجهزة الأمنية في صلب الصراع، وقد كان زعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري أحد المتضررين من ذلك وقبلها عبر المزايدات التي وضعت في مواجهة رئيس الجمهورية ما دفع البعض إلى التحدث عن مصير التسوية الرئاسية.

لكن يجدر بنا القول أنه صحيح أن عملية طرابلس جددت المخاوف الأمنية وأثارت الذعر لدى اللبنانيين، بعد ارتياح نسبي كبير لمسوه منذ نحو ثلاثة أعوام، دفع الكثير من المسؤولين إلى اعتبار لبنان البلد الأكثر أمانا في المنطقة برمتها، بعدما نجح في دحر الإرهاب والانتصار عليه، فيما كان الأخير يواصل الضرب في المحيطين القريب والبعيد، وصولا إلى الدول الغربية، والأوروبية بالتحديد، إلا أن ما هو صحيح أيضا، أن ما حصل في طرابلس لا يمكن اعتباره ضربة قاضية للإرهاب، خصوصا بعد ان خرج مسؤولون بمصطلح جديد هو الذئاب المنفردة، وهو نوع مستجد من الإرهاب لا يتطلب أكثر من فرد متأثر بأفكار التنظيمات المتطرفة، من دون أن يكون منتميا بالضرورة إلى أي خلية معلنة وواضحة. وسواء كان هذا الذئب المنفرد في عملية طرابلس، وهو الإرهابي عبد الرحمن مبسوط، قد تصرف بالكامل من تلقاء ذاته، أو بتنسيق مع أحد التنظيمات المتطرفة، مثل تنظيم داعش الذي كان ينتمي إليه، وسبق أن أوقف في لبنان بهذه التهمة بالتحديد، قبل أن يطلق سراحه لينفذ عملياته بعد أن أشيد به لندمه على ماضيه !فإن الأكيد ان ما حصل يفترض أن يقرع ناقوس الخطر، خصوصا ان ضبط مثل هذه العناصر قد لا يكون يسيرا، باعتبار أنها تتصرف في شكل فردي، ما يعقد مهمة تعقبها كما يحصل مع التجمعات الإرهابية بصورة عامة، وقد خرج مسؤولون أمنيون لمحاولة تصوير الأمر على أنه تماثل مع احداث في دول أوروبية حيث كان منفذو العمليات الارهابية مراقبون من قبل الاجهزة الامنية بما يعني تبريرا

وربما تحضيراً لأعمال أخرى في المستقبل، خاصة مع خروج مسؤولين أمنيين إلى اعتبار المبسوط غير متوازن عقلياً، وإن حاولوا استدراك هذا الأمر بعدها .
لكن في كل الأحوال، ثمة تساؤلات تطرح على إثر هذا العمل الإرهابي وإن كان فردياً، فما جرى في طرابلس أعاد إلى الواجهة الملف الإرهابي التكفيري والشبكات النائمة وضرورة إعادة النظر ببعض الإجراءات الأمنية والتدابير المتخذة لمتابعة هذه الخلايا إن كانت تعمل بشكل فردي أو جماعي.

وعلى المستوى الأمني والقضائي، يشير البعض إلى أن هناك خطأ كبيراً في عدم متابعة بعض الإرهابيين والتكفيريين والذين اعتقلوا وحوكموا وأفرج عنهم بعد عقوبات مخففة، وهي لم تكن المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الأمر. ويطرح هؤلاء السؤال: هل يعقل أن يفرج عن إرهابي داعشي بعد قضاء فترة سجن بسيطة وبعد ما قيل عن تدخلات سياسية، ليتترك هذا الشخص بعد السجن ولفترة طويلة من دون مراقبة ومتابعة أمنية؟ ومن يضمن من الأجهزة أن هذا الشخص بعد إطلاق سراحه لن يعود إلى ممارسة إجرامه وفكره التكفيري؟ ومن يضمن أن لا يتورط من يمكن أن يكون معه في المخطط في عمليات أخرى، خاصة بعد ما قيل عن عنصر صديق له أطلق سراحه معه؟

من هنا، يجب إعادة النظر في هذا الملف، والتشدد القضائي والأمني في محاكمة ومحاسبة كل من تثبت التحقيقات ارتباطه بالقاعدة وبالنصرة وبداعش وكل من يثبت ولاءه لهذا الفكر وينشط في ترويجه والعمل تحت رايته، وإن اقتصر هذا الأمر على الصعيد الاعلامي . وإذا كان يجب معالجة ملف الموقوفين الاسلاميين في شكل عادل، لا يجب أن يتم التهاون مع الملف التكفيري في العفو العام الذي طالب العديد من القوى السياسية الاحزاب والطوائف بإنجازه قبل الانتخابات النيابية وبعدها وخلال الفترة الماضية، كما لا يجب التساهل في ملفات أمنية كبرى حدثت في البلاد لمجرد غايات طائفية وليس ملف أحداث عبرا ببعيد .

ويجب أن يتم طرح هذا الموضوع رسمياً سواء في الحكومة أو في المجلس النيابي، كون ما حدث يعد جرس انذار، خاصة إذا كان في اطار مخطط واسع وشامل لتفجير الوضع الامني

في الشمال ولبنان برمته .وقد أتى هذا الحادث قبل فترة بسيطة من موسم الاصطياف الذي يعول عليه كثيرون ويفيد الاقتصاد الوطني، وثمة أمل أن لا ينعكس ما حصل على الوضع الامني والاستقرار السياسي والاقتصادي في حال تكراره.

لكن، في المقابل، فإن وجهة النظر التي تحدثت عن عودة داعش إلى لبنان وقعت في فخ المبالغة أيضا والتهويل، باعتبار أن ما حصل بقي محدودا إلى حد كبير، ما يعكس عجز التنظيم عن القيام بعمليات نوعية كالتي كان يقوم بها في السابق من تفجيرات وغير ذلك، علما ان المعنيين لم يسقطوا يوما خطر الإرهاب من حساباتهم، بدليل بقاء الأجهزة الأمنية على تأهبها، ونجاحها في ما عرف بالأمن الاستباقي، عبر توقيف العديد من الخلايا النائمة التابعة للتنظيمات الإرهابية في أكثر من مكان في الفترة الماضية.

من هنا، وعلى الرغم من أن الوضع الأمني يبقى دقيقا في ظل ضرورة زيادة التنبه الامني، من المرجح أن يستمر لبنان آمنا لأن ما حصل لا يعني عودة الإرهاب إلى لبنان بصورته القديمة، وإن بقي الخطر قائما من عمليات مشابهة .إلا أن المطلوب تأمين غطاء في السياسة للأمن، خصوصا أن العملية التي جاءت على وقع الصراعات السياسية خاصة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، التي أدخل القضاء والأمن على خطها مع إطلاق الضابط سوزان الحاج في قضية الفنان زياد عيتاني، لم تؤد إلى فرملة للسجلات، بل تحولت إلى مادة سجالية إضافية، أسهمت في تشنيج الساحة، كما كان الحال في السجال الذي وقع بين وزير الدفاع ++/الياس بو صعب ممثلا التيار الحر من جهة، وتيار المستقبل من جهة ثانية، ممثلا بالأمين العام للتيار +/أحمد الحريري.

على صعيد الوضع العام، لقد جاء كل ذلك في الوقت الذي بردت الى نحو ما سخونة التهديدات تجاه محور المقاومة وعلى رأسه إيران، وهو ما يعني لبنان في شكل مباشر وهو الذي تنفس أيضا الصعداء من تراجع إعلان ما يسمى بصفقة القرن لأسباب عدة أولها في التوقيت نتيجة العامل الاسرائيلي حيث بات واضحا ضعف وضع رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو وفشله في ترؤس الحكومة وانتظاره إلى انتخابات الداخل في أيلول المقبل،

وثانيها، وهو الأهم، الصمود الفلسطيني وقوة محور المقاومة ورائه ما يهدد صفقة القرن في الصميم.

ومع تراجع تهديدات الإقليم، ينتظر الداخل اللبناني محاولة ترميم السجلات التي اندلعت في الفترة الماضية، وخاصة بين تيارى المستقبل والوطني الحر وكانت قد بدأت جراً أمور عدة تأتي من ضمنها حرب التعيينات المقبلة والتي ستكون على نار حامية خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى سجلات أخرى بدت البلاد معها وكأنها تعيش انكشافاً سياسياً وأمنياً كبيرين، ما يتطلب من هذين التيارين على وجه الخصوص العمل على تبريد السجلات الساخنة التي تفجرت، ما سيختبر الإرادة السياسية في احتواء التصعيد على خط العلاقة بين رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة الرئيس الحريري في إطار حفظ التسوية الرئاسية. وقد علم أن ما يحدث في لبنان من سجلات سياسية وفي ملف الموازنة، وخاصة ما حدث في طرابلس، كان محط متابعة من قبل دول كبرى اتصلت بالمسؤولين في

لبنان <https://www.elnashra.com/news/tag/لبنان> عارضة المساعدة في كشف

الدافع إلى ارتكاب هذه المجزرة وذلك بضخ معلومات استخباراتية عن بعض الإرهابيين وتنظيمات ينتمون إليها، وذهب الأمر ببعضها إلى عرض إرسال وفود من المتخصصين في مكافحة الإرهاب ومتابعين لتحركات داعش، ومن بين هذه الدول [لبنان](https://www.elnashra.com/news/tag/لبنان) [الولايات المتحدة](https://www.elnashra.com/news/tag/الولايات المتحدة)

[الولايات المتحدة](https://www.elnashra.com/news/tag/الولايات المتحدة) وفرنسا.

ويعد الاستقرار اللبناني هاما بالنسبة إلى الدول الأوروبية على سبيل المثال، وقد أبلغت دول أوروبية لبنان أنها تود مساعدته على منع عودة الإرهابيين إلى أراضيهم لقطع الطريق على تسلل إرهابيين منه إلى تلك الدول، وهو ما يعني هذا للاستقرار الاجتماعي لتلك الدول. وقد علم أن هذا الأمر لم يقتصر على المستوى الدبلوماسي، بل إن شخصيات عسكرية أوروبية غربية زارت عاصمة [الولايات المتحدة](https://www.elnashra.com/news/tag/الولايات المتحدة) وعاينت مواقع الجرائم التي ارتكبتها مبسوط، وشرعت شخصيات أخرى في لقاءات مباشرة مع مسؤولين لبنانيين للاستفسار عن خطورة الوضع، وسأل البعض عن سر الاستسهال في مدة محكومية السجناء الخطرين كما حدث للمبسوط

الذي أطلق سراحه من سجن رومية بعد سنة ونصف +/ السنة السجنية، وقد كان من المفترض أن يكون خاضعا للمراقبة الامنية الشديدة. وقد أعلنت تلك الدول بصراحة أنها تود رؤية تشدد لبناني على الصعيد الامني، وأن الخرق الأمني الداعشي للهدوء الأمني الذي حصل في طرابلس يجب معالجته بسرعة قبل أن ينعكس سلبا على مسيرة الهدوء وعلى قرب انطلاقه +/ مؤتمر سيدر بعد اقرار +/ مجلس النواب لموازنة العام 2019 التي نالت رضا أوروبا، فرنسا على وجه الخصوص، كأفضل الممكن في الفترة الحالية.

بيت الحريري والعلاقة مع باسيل

هذه الرقابة الأوروبية والغربية على لبنان دفعت بزعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري إلى محاصرة الخلاف مع التيار الحر ورئيسه الوزير جبران باسيل، ومن المفيد التشديد على أن حفظ التسوية هو من مصلحة هذين الرجلين بما يفيد ما يخططان له من علاقة مستقبلية وطموحات سياسية، مهما اعترها من عقبات.

في هذه الأثناء، قارب الحريري بعض التحديات داخل تياره وهو تعرض لانتقادات أخيرا بسبب ما اعتبر البعض غيابا للحريري عن الساحة وتوفير الفرصة لباسيل لكي يستأثر بالمشهد، وقد بدا زعيم المستقبل تاركا الأزمات تأخذ مداها، صدفة أو عن قصد .

المشكلة في غيابه جرت بين أهل بيته من جهة وحليفه باسيل من جهة ثانية . وثمة سؤال طرح نفسه عندها: ماذا أراد الحريري عبر تغييب نفسه وترك الساحة؟ وكان من الملاحظ انه دأب في الفترة الماضية على مجاراة التيار الوطني الحر في كل شيء، لأن ما يجمعه مع باسيل اكبر مما يفرقهما، وتحديدًا في شأن توزيع النفوذ السلطوي ونتائجه .

وقد تزامن هذا الأمر مع تطورات دولية واقليمية طرأت، وجرى إستحضارها داخليا، خلطت الأوراق السياسية، ووضعت الحريري في خانة الإرباك، فسببت أزمة في البيت السني . وقد

ظهرت مؤشرات دولية تفيد بأن الأميركيين قرروا سلوك درب التفاوض مع إيران عبر رسائل واضحة بانته مؤشراتها بالفعل من خلال خفض سقف التهديدات المتبادلة بين واشنطن وطهران، وهذا ما لمستته الدول الخليجية التي تخشى تسويات إقليمية وارده على حسابها ويبدو أنها أبلغته إلى الحريري.

بالتزامن، عقدت /السعودية ثلاث قمم في مكة لمحاصرة إيران، لكن قطر شغلت الخليج نتيجة إصرار الدوحة على ثباتها عند موقفها وعدم الدخول في السرب السعودي الإماراتي ضد طهران وأنقرة، وصار نقاش ما بعد القمة بقدرة قادر حول تباين القطريين لا بشأن القدرة على مواجهة الإيرانيين. إضافة إلى ذلك، بانته قدرة محور المقاومة على إيذاء السعودية ليصبح أي تفاوض إقليمي مطروح مستندا إلى قواعد الإشتباك الميداني على الأرض، مما يشكل خسارة للسعوديين الذين يريدون مربيكين ومستجدين للآخرين من دون جدوى.

لا شك أن أية تطورات من هذا النوع ستتعرض على لبنان، ويبدو الحريري، الذي سعد لهجته السياسية لبعض الوقت، في حاجة كثيرا لمؤازرة داخلية، وقد جاء كلام باسيل حول السنية السياسية ليحرجه شخصيا، ويزيد من الإرباك القائم لديه. هنا، استنفرت قوى سنية ضد باسيل ما فسره البعض بأنه حصل بضوء أخضر سعودي، خاصة كلام الوزير السابق نهاد المشنوق الذي دعا إلى التخلص من التسوية التي كان أحد المشنوق نفسه أحد عرابيها.

وإذا كان وزراء ونواب وقياديون في التيار الأزرق وإعلام المستقبل تصدوا لكلام باسيل بتصريحات شديدة اللهجة، فإن خطوة رؤساء الحكومات السابقين هي الأكثر ثقلا، بإعتبار ان رئيس الحكومة السابق +/نجيب ميقاتي هو الركن الأساسي في اللقاء، لأن الرئيسين السابقين للحكومة +/فؤاد السنيورة وتمام سلام هما في المسار ذاته للحريري، بينما يعتبر ميقاتي الشخصية السنية الأولى التي تنافس الحريري على الزعامة ورئاسة الحكومة.

يأتي هذا الأمر علما أن ميقاتي قد دخل في تناغم كبير مع الرياض مؤخرا، وهو يبدو أكثر صلابة من الحريري عبر دفاعه عن الطائفة، ولذلك يعلن التمسك بإتفاق الطائف وعدم السماح بالمس به، ويعتبر البعض أن ميقاتي هو المحرك الأساسي لإجتماعات رؤساء

الحكومات السابقين، الذي يستطيع أن يقول ما لا يقدر الحريري على قوله .هنا، يجب أن لا ننسى تجربة ميقاتي في إطلاق بعض السجناء الاسلاميين ومواكبتهم وآخرهم الارهابي المبسوط الذي توكل عنه أحد محامي ميقاتي، أما تجربته مع الارهابي شادي المولوي فالجميع يذكرها.

في كل الأحوال، يبدو الحريري قادرا على الإمساك بالوضع الداخلي وإعادة استلام المبادرة الحكومية، ولا أهمية للتحليلات التي تذهب إلى اعتباره مستكفا عن القيام بمهامه أو تذهب إلى التنبؤ بسقوط الحكومة .وهو وجّه عبر تلفزيون المستقبل اتهامها مباشرة إلى المشنوق الذي وصفته قناة المستقبل بأنه جهة سياسية من البيئة السياسية للحريري تتحىّن الفرص لرصد هجمات الآخرين والدخول منها على خطوط الهجوم عليه والإساءة إلى دوره من مواقع الدفاع عنه، وصولا إلى حد الإشارة العلنية إلى ان هذه الجهة تخرج من أوكار إعلامية وسياسية تقيم على الرصيف السياسي لبيت الوسط.

هو تطويق يستكمله الحريري للمشنوق فقط، ولا أهمية لما يقال عن صراع أجنحة داخل المستقبل عاد للظهور من جديد .وانطلاقا من هنا، هي رسالة نحو خارج التيار أيضا، وتحديدًا الوزير باسيل، وقد عرف الحريري كيف يبني معه علاقة تحالف وصدقة تتجاوز كل الخلافات والاختلافات، منذ إبرام التسوية الرئاسية التي أفضت إلى انتخاب العماد [+ /ميشال عون](#) رئيسا للجمهورية، وهي علاقة تجاوزت العديد من المطبات والألغام التي اصطدمت بها على مدى الأشهر الماضية، وعلى خلفية الكثير من الملفات التي لم تكن مقاربتها مشتركة بين الجانبين، وذلك انطلاقا من القناعة الراسخة بضرورة الحفاظ على هذه التسوية التي حققت استقرارا سياسيا كانت البلاد ولا تزال بأمس الحاجة إليه، للانطلاق في ورشة الإصلاح الموعودة وتحضيرا للبلاد للتصدي لما أراده مؤتمر سيدر.

وكان من الطبيعي أن يستاء الحريري من أن تخرج الحملات على باسيل من قلب بيئته السياسية، وهي حملات قد يكون هدفها الشكلي هو الدفاع عن رئيس الحكومة وموقعه ومقامه، إلا أنها تظهره بموقع الضعيف والعاجز، خصوصا مع الحديث المتكرر عن صراع

الصلاحيات، والاجتهادات التي تذهب إلى اعتبار ان باسيل يتصرف وكأنه الرئيس الفعلي للحكومة، كما حصل خلال جلسات مجلس الوزراء التي خصصت لمناقشة الموازنة، وفي ذلك إساءة للحريري نفسه.

يدرك رئيس الحكومة أن حكومته، التي وعدت بتحقيق الكثير، لن تستطيع أن تفي بأي من تعهداتها في ظل الخلاف بين مكونين كبيرين فيها، بل ان مصيرها يصبح عندها على المحك، ومعه مصير البلد برمته، الذي يواجه تحديات اقتصادية كبرى.

وقد أحسن الحريري في إعادة الإمساك بتياره، خاصة وان كلام المشنوق جاء بعد الزيارة التي قام بها إلى دار الفتوى التي تبرأت من كلامه واعتبرت شخصيا.

كما لا يمكن استبعاد ان رسائل الحريري قد تصيب أية شخصية سنية طموحة، تغرف من الشرائح الشعبية للمستقبل، ومدعومة من الخارج، كوزير العدل السابق اللواء أشرف ريفي، الذي يشير البعض الى ان تصعيد المشنوق مرتبط به بدرجة كبيرة، في استعادة لحرب المزايدات بين الرجلين، والتي يبدو انها عادت إلى أوجها، خصوصا بعد المصالحة التي تمت بين الحريري ورفي، علما ان هاتين الشخصيتين تلتقيان على رغم اختلافاتهما وتبايناتهما القسوى، على الرغبة بأن تخلقا الحريري في موقعه كرئيس للحكومة في أية لحظة اشتباك يقرر الأخير فيها أنه يريد أن يبتعد بعض الشيء، كما فعل سابقا حين أسند موقعه إلى كل من رئيسي الحكومة السابقين فؤاد السنيورة وتمام سلام.

لذا، هي رسائل متعددة الأوجه، تقدم مؤشرا جديدا على أن لا عودة إلى الوراثة بأي شكل من الأشكال على صعيد العلاقة مع التيار الوطني الحر التي يتمسك بها الحريري وباسيل ووراءهما رئيس الجمهورية ميشال عون. هي تسوية تفيد الحريري المتراجع شعبيا والراغب في إنجازات حكومية، والاهم، الراغب بقص جناح كل أخصامه في التيار أو القريبين من نبضه، وانطلاقا من كل ذلك، نحو تكريس نفسه رئيسا للحكومة عبر ثنائية مع باسيل الطامح الى رئاسة الجمهورية.

تطويق السجلات الحكومية

في كل الأحوال، سوف تتجه الأنظار في الفترة الحالية إلى محاولة تطويق ذيول السجلات التي برزت، وهي، من خارج سجل التيار الحر والمستقبل، حدثت بين المستقبل وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي يعترى علاقته مع الحريري بعض الاربك نتيجة الخشية الملازمة لجنبلاط من مسار الاحداث ومن تطويقه سياسيا . وقد اندلع الاشتباك وبعنف عبر تغريدات هجومية أشعل شرارتها انكسار اتفاق المداورة على رئاسة بلدية شحيم، بين المستقبل والتقدمي، والذي قضى بأن يتولى رئيس البلدية الحالي السفير زيدان الصغير، المحسوب على المستقبل لثلاث سنوات، على ان يتولى أحمد فواز المحسوب على جنبلاط رئاسة البلدية في السنوات الثلاث التالية. وهو بالطبع سجل يخفي الكثير وأبعد من عنوانه . كما دخل التيار الحر في اشتباك كلامي مع القوات اللبنانية على خلفية نقاش الموازنة في مجلس الوزراء، ما فتح حلبة عراك سياسي شكل استمرارا لاشتباك مفتوح بينهما اشتعلت شرارته منذ ما قبل سقوط تفاهم معراب، وما زال مفتوحا حتى الآن ومن المرشح أن يستمر طويلا في حرب وجود بين الجانبين على الساحة المسيحية.

وحصل اشتباك مماثل بين التيار الحر والحزب التقدمي الاشتراكي، فاقمته تغريدات جنبلاط عن العهد الواعد والشهوات الرئاسية .

وبنظرة بسيطة إلى المشهد الحكومي، يلاحظ ان كل الاطراف المشتبكين مع بعضهم البعض، متعايشون معا تحت سقف الحكومة، وبينما تهتز هذه الحكومة بين مكوناتها، ثمة تأكيدات تصدر عن مصادر رئاسية و حكومية ووزارية بأن الحكومة محمية بالتسوية التي انتهت الى تأليفها، في ظل رغبة بتبريد الأجواء في هذه المرحلة، لكن الأسئلة التي تطرح نفسها بقوة والتي يجب أن تشكل أمثلة للكثير من القوى السياسية التي تبدو، أقله في العلن، حريصة على الاستقرار الداخلي، هي التالية :كيف يمكن تجنيب البلد الخضات الأمنية التي يخشى المواطن منها من دون تأمين غطاء سياسي آمن وانصراف الجميع الى معالجة التحديات التي تواجهها البلاد، خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي؟ ألا يحدث ذلك عبر الابتعاد عن السجلات المصلحية والسلطوية بين الأفرقاء التي لا تولي اهتماما لأية هزات أمنية قد تتجدد

بعد ما حصل في طرابلس؟ وهل يتعظ المسؤولون مما حدث على أبواب موسم سياحي تعول
البلاد عليه الكثير؟